

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٥٠٧ لسنة ٢٠٠١

بتشكيل مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية

للعاملين بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق

وزير العدل

بعد الاطلاع على قانون مصلحة الشهر العقارى والتوثيق الصادر بالقرار بقانون

رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠

بفرض رسم إضافى لدور المحاكم ؛

وعلى القانون رقم ٦ لسنة ١٩٩١ فيما تضمنه من تعديل بعض أحكام القرار

بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ بشأن رسوم التوثيق والشهر ، وتخصيص نسبة (٣٪)

من حصيلة الرسم النسبى لصندوق الرعاية الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة

الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٢٧٤٩ لسنة ١٩٨٥ بتخصيص نسبة (٥٠٪)

من حصيلة الرسم الإضافى على أعمال الشهر العقارى والتوثيق المنصوص عليه

فى البند (سادساً) من الجدول المرفق بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٥ لصرف حوافز العاملين

بمصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، ولتمويل الخدمات الصحية والاجتماعية

لهم ولأسرهم ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ١٤٩٥ لسنة ١٩٨٦ بنظام الحوافز للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٢٢٢ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل رقم ٣٢٥٥ لسنة ١٩٩٩ بتشكيل مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ؛
ونظراً لخلو منصب مساعد أول وزير العدل بتعيين شاغله نائباً عاماً ؛

قرر :

(المادة الاولى)

يستبدل بنص المادة (٢) من تنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية للعاملين بمصلحة الشهر العقاري والتوثيق ، الصادر بقرار وزير العدل رقم ٣٢٥٥ لسنة ١٩٩٩ المشار إليه ، النص التالي :

مادة ٢ - يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة يشكل على النحو التالي :

مساعد وزير العدل لشئون المكتب الفنى رئيساً

مساعد وزير العدل لشئون الجهات المعاونة للهيئات القضائية ،

وعند خلو وظيفته يحل محله مساعد وزير العدل لشئون الديوان العام ..

مساعد وزير العدل لشئون الرعاية الصحية والاجتماعية ،

وعند خلو وظيفته يحل محله رئيس مكتب العلاقات الإنسانية أعضاء

رئيس القطاع لشئون الشهر العقاري والتوثيق

الأمين العام لمصلحة الشهر العقاري والتوثيق

ولو وزير العدل أن يضم إلى عضوية المجلس اثنين من ذوى الخبرة ، وتكون عضويتها لمدة سنة قابلة للتجديد ، ولا يكون لأيهما صوت معدود فى المداولات .

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف هذا القرار من أحكام .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى ٢٠٠١/١/٣٠

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر